الجوانب الاقتصادية لحماية التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر

هشام كمال قطب جعفر

الجوانب الاقتصادية لحماية التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر

هشام كمال قطب جعفر

اولا: مقدمة :Introduction

تعد صناعة النشر، بمثابة احدى الصناعات الإبداعية (Creative Industries)، ولا تقوم بمعزل عن باقي الصناعات، بل ترتبط حتما بصناعات أخرى كصناعة التكنولوجيا والورق والطباعة والنقل والتسويق وغيرها . وتعد صناعة الورق، من خلال بصمتها الكربونية (Carbon Footprint)، ثالث أكبر صناعة في استهلاك الوقود الأحفوري (Fossil Fuels)، وثاني أكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري، ومنها ثاني أكسيد الكربون . ("CO2" Carbon Dioxide Gas) وتعد التقنيات صديقة البيئة (Environmentally Sound Technologies "ESTs")من التقنيات التي يمكنها الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ("GHG" Greenhouse Gas) وتعزيز كفاءة الطاقة، ومن ثم، فهي تعد ادوات فعالة لمكافحة التلوث البيئي والاستهلاك المفرط للموارد. ولأن جميع المشكلات التي يجلبها التطور التكنولوجي تحتاج إلى حل من خلال الحلول التكنولوجية، فإن براءات الاختراع (Patents)تعد المؤثر الأكبر على الابتكار التكنولوجي . (Technological Innovation)فتؤدي براءات الاختراع بلا شك دورا كبيرا في التعامل مع المشاكل البيئية التي تتميز بخصائص رئيسية مثل تغير المناخ.

بالإضافة الى ذلك، فإن الوعي المتزايد بالتأثير البيئي للأساليب التقليدية للطباعة والتوزيع قد أدى إلى تقدير أكبر لمزايا النشر الرقمي في تقليل استخدام الورق والنفايات. فبفضل التقدم التقني، وتغير عادات المستهلكين، وزيادة الطلب على تقديم محتوى يسهل الوصول اليه، ويكون في الآن ذاته أكثر مراعاة للبيئة، ابتكر العلماء تقنيات صديقة للبيئة، وبصفة خاصة تلك التي تستخدم في صناعة النشر، مثل

إعادة تدوير الورق سالف الاستهلاك "Post-consumer Waste "PCW) (Paperبدلا من الورق الخام وأجهزة القارئ الالكتروني Electronic) (Readersوغيرها . ويناقش البحث إشكالية ماهية الجوانب الاقتصادية لحماية التقنيات صديقة البيئة باستخدام براءات الاختراع، ورغم اختلاف الآراء حول مدى فائدة هذه الاتفاقية للاقتصادات النامية على نحو يكافئ فائدتها للاقتصادات المتقدمة ، فهي تعتبر أوسع إطار عالمي لحماية حقوق الملكية الفكرية يخضع لها نقل التكنولوجيا، وبالتالي، فإن أي إطار مؤسسي يهدف إلى تيسير نقل التقنيات صديقة البيئة ESTs بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (The United Nations Framework Convention on Climate Change "UNFCCC") يجب أن يتسق مع التربس .

ويستعرض البحث بعض التجارب الدولية التي حددت إجراءات عاجلة لإسباغ الحماية باستخدام البراءات على التقنيات صديقة البيئة، مثل اليابان والمملكة المتحدة وجمهورية كوريا ، وبيان ما اذا كانت توجد إجراءات عاجلة مخصصة لمنح براءات الاختراع لهذه التقنيات في مصر من عدمه .

ثانيا: هدف البحث :Objective

يهدف البحث الى دراسة آثار حماية حقوق الملكية الفكرية على النمو الاقتصادي في التقنيات صديقة البيئة في مجال النشر، من خلال قنوات الانفاق على البحث والتطوير والاستثمار الأجنبي المباشر والنقل الدولي للتكنولوجيا، وفقا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل اتفاق التربس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك دراسة محددات حماية تلك التقنيات باستخدام براءات الاختراع.

ثالثا: المنهجية:Methodology

يعتمد البحث المنهجين التأصيلي والمقارن، حيث يسعى، من خلال المنهج التأصيلي، نحو فحص وفهم وتفسير الجزئيات ذات الصلة بالجوانب

الاقتصادية لحماية التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر من خلال براءات الاختراع، بغية التوصل إلى دورها في النمو الاقتصادي، كما يستهدف، من خلال المنهج المقارن، الكشف عما يوجد بين تلك الجزئيات والنمو الاقتصادي من صلات، في للدول المقارنة.

رابعا: الفرضية:Hypothesis

تتمثل فرضية الدراسة في أن حماية التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر، باستخدام براءات الاختراع، لها آثار اقتصادية موجبة، تتباين فيما بين الدول المتقدمة والنامية.

خامسا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة على التساؤلات الاتية:

- كيف يمكن حماية التقنيات صديقة البيئة باستخدام براءات الاختراع من جراء الاعتداء عليها؟

- ما هي الإجراءات العاجلة التي اتخذتها بعض الدول لتعزيز حماية التقنيات صديقة البيئة باستخدام براءات الاختراع؟

- ما هي العلاقة بين حماية التقنيات صديقة البيئة والنمو الاقتصادي؟

سادسا: خطة البحث:

1 -صناعة النشر ودورها في الاقتصادين الإبداعي والأخضر

1/1-صناعة النشر الإبداعية ودورها في الاقتصاد الإبداعي

1/2-التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر في الاقتصاد الأخضر الشامل

-1/3الحماية القانونية والعاجلة للتقنيات صديقة البيئة

2 -الأهمية الاقتصادية لحماية التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر

-2/1حماية حقوق الملكية الفكرية والبحث والتطوير

-2/2حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر

-2/3النقل الدولي للتكنولوجيا صديقة البيئة

1- صناعة النشر ودورها في الاقتصادين الإبداعي والأخضر

تمهيد وتقسيم:

يعد قطاع النشر جزء مهم من الصناعات الإبداعية ، ويمكن تعريف صناعة النشر على أنها الشركات او المؤسسات التي تقوم بإنشاء المحتوى وتنظيمه، سواء كان نصا أو صورا أو صوتا أو تنسيقات وسائط أخرى ، وتقدر اعداد الكتب المنشورة سنويا، شاملة النشر الذاتي-Self Publishing، بعدد 4 ملايين كتاب جديد تقريبا، وإذا كان كل كتاب يتكون من 100 ورقة، فسيتم استخدام حوالي 400 مليون ورقة لطباعة تلك الكتب، وقطع ما يقارب 40000 شجرة لإنتاج هذا الورق . وهو ما يبين معه الحاجة الى استخدام تقنيات، في هذه الصناعة، تكون صديقة للبيئة، مع حمايتها من الاعتداء عليها، وهو ما سيتم تناوله على النحو الاتي.

1/1 -صناعة النشر الإبداعية ودورها في الاقتصاد الإبداعي

اولا: ماهية الصناعات الإبداعية:

يمكن تعريف الصناعات الإبداعية بأنها مجموعة متنوعة من الصناعات تمتلك جميعها قاسمًا مشتركًا أساسيًا وهو الإبداع كمكون أساسي . حيث تعتمد صناعة النشر، والصناعات الإبداعية، بشكل كبير على

الأصالة والابداع. وتشترك صناعة النشر مع غيرها من الصناعات الإبداعية، في محاولة تحقيق التوازن بين الاصالة الجاذبة للعملاء واستقرار الطلب على المنتجات الثقافية . ويذهب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development "UNCTAD") الى تعريف الصناعات الإبداعية بأنها دورات خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات التي تستخدم الإبداع ورأس المال الفكري كمدخلات رئيسية. وتشمل هذه الصناعات أنشطة قائمة على المعرفة تركز على الثقافة والتراث، بما في ذلك المنتجات الإبداعية الملموسة وغير الملموسة ذات القيمة الاقتصادية.

وتعد الصناعات الثقافية والإبداعية من بين أسرع الصناعات نموا على مستوى العالم، وتمثل خيارا للتنمية المستدامة يعتمد على مورد فريد ومتجدد ولا ينضب، الا وهو الإبداع البشري، حيث تستند الى الأفكار كبديل لرأس المال المادي. وصناعة النشر، محور الدراسة، تعد من أهم الصناعات الإبداعية والثقافية، وأحد مكونات ما يسمى بالاقتصاد الإبداعي . Creative Economy

ثانيا: ما هو الاقتصاد الإبداعي:

اكتسب مصطلح "الاقتصاد الإبداعي" اهتماما كبيرا في عام 2001 على يد جون هوكينزJohn Howkins ، الذي ربطه بخمسة عشر قطاعا تتراوح بين الفنون والعلوم والتكنولوجيا. وقدر هوكينز قيمة الاقتصاد الإبداعي العالمي بنحو 2.2 تريليون دولار أميركي في عام 2000، بمعدل نمو سنوي بلغ 5٪ . ويعرف الاقتصاد الإبداعي، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه مفهوم ناشئ يرتكز على الأصول الإبداعية التي من الممكن أن تحقق النمو الاقتصادي والتنمية . كما يذهب رأي اخر بأنه يمكن تعريفه بأنه الأنشطة الاقتصادية التي تولد منتجات وخدمات فنية وثقافية تعتمد على الابتكار، فضلا عن البحث العلمي وتطوير البرمجيات.

يشمل الاقتصاد الإبداعي مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية، مثل الفن والتصميم والموسيقى والأفلام والأزياء والألعاب الرقمية والنشر، والتي تجمع بين الإبداع والتكنولوجيا لخلق قيمة مضافة. لا تعمل المنتجات من هذا القطاع كسلع اقتصادية فحسب، بل تلعب أيضًا دورًا في تعزيز الثقافة والهوية المحلية على الساحة الدولية. يمكن للمبدعين في الصناعة الإبداعية، من خلال التكيف مع اتجاهات السوق واحتياجاته، الاستمرار في الابتكار وتقديم منتجات جذابة للمستهلكين . يُعترف بشكل متزايد بالاقتصاد الإبداعي باعتباره أحد الركائز الأساسية في تشجيع النمو الاقتصادي في العصر الرقمي. وفي إندونيسيا، أظهر القطاع مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل. تُظهر بيانات وكالة الاقتصاد الإبداعي الاندونيسية (The Creative Economy Agency "Bekraf")أنه في عام 2016، بلغ الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product "GDP") للاقتصاد الإبداعي 922.59 تريليون روبية وساهم بنسبة 7.44٪ في الاقتصاد الوطني. يؤدي الاقتصاد الإبداعي أيضًا دورًا مهمًا في تعزيز الهوية الثقافية والابتكار من خلال الإبداع القائم على الموارد البشرية.

ويوضح الجدول التالي بناء على تقرير الاونكتاد حول الاقتصاد الإبداعي لعام 2024، النسب او المبالغ التي تساهم بها الصناعات الإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مختارة، فضلا عن عدد العمالة في تلك الصناعات

جدول رقم 1

نسب او مبالغ مساهمة الصناعات الابداعية في الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة

الدولة	القطاع	السنة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	الأيدي العاملة

مصر القطاع الثقافي والابداعي 2020 3%من الناتج المحلي الإجمالي يقدر عدد العمالة في القطاع الثقافي والابداعي في عام 2008 ب 2 مليون

اندونيسيا الصناعات الإبداعية 2021 82مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي عدد العاملين في الصناعات الابداعية عام 2022 هو 24 مليون

جمهورية كوريا صناعات حقوق النشر 2020 160مليار دولار أميركي عدد العاملين في صناعات حقوق النشر عام 2020 هو 2.4 مليون

اعداد الباحث اعتمادا على تقرير الاونكتاد حول الاقتصاد الإبداعي لعام 2024"Creative Economy Outlook2024 " UNCTAD

ثالثا: ايرادات صناعة النشر:

لقد ساعد عدم الاهتمام الكاف بالكتاب من جانب الدول العربية على الاعتراف بالكتاب كصناعة متعددة الأوجه إلى نقص البيانات النهائية المتعلقة بمساهمة قطاع النشر في الدخل القومي لكل بلد عربي. بيد أن النشر في مصر يشكل ما يقرب من 30٪ إلى 40٪ من إنتاج النشر العربي، الا انه لا تزال المساهمة الدقيقة لقطاع الكتاب في الدخل القومي لمصر غير محددة بسبب تقاطعها مع الطباعة والتغليف والمكونات الأخرى لتجارة الكتب. ينتج عن ذلك ترتيب ضعيف للصناعة من حيث الاهتمام بين الدول العربية، مما يؤدي إلى انخفاض الاهتمام بقضاياها ونقص الدعم.

وبناء على ذلك، يصنف مسؤولو الجمارك في الدول العربية الأحبار والورق ومستلزمات الإنتاج الأخرى على أنها سلع تجارية، وليس أدوات إنتاج لصناعة أساسية، خاصة وأن الورق والأحبار تستخدم في مختلف القطاعات، بما في ذلك التغليف والكتيبات الطبية المصاحبة للمنتجات الصيدلانية،

وكذلك في طباعة الورق المقوى للحفاظ على السلع المتنوعة. فمن بين أمور أخرى، يمثل تداخل معدات طباعة الكتب والمنتجات الأخرى تحديات فيما يتعلق بالضرائب والجمارك لبعض المدخلات في تجارة الكتب المطبوعة . ويؤكد ما تقدم، خلو تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو (World Intellectual Property Organization "WIPO") " حول صناعة النشر العالميةGlobal Publishing Industry ، للأعوام من 2016 حتى 2022، او تقارير الاونكتاد حول الاقتصاد الابداعي، من بيانات حول صناعة النشر، بصفة خاصة، في جمهورية مصر العربية.

ولقد سلطت منظمة الويبو الضوء على تحديات متعددة في قياس مؤشرات قطاع النشر، على مستوى العالم، من خلال دراسة استقصائية، ومن تلك التحديات معدلات الاستجابة المتفرقة، وغياب التعريفات والتقنيات الموحدة، والتناقضات في بيانات النشر الرقمي المبلغ عنها . وعلى الرغم من هذه القيود، فإن الارتفاع المتواضع، ولكن الملحوظ، في توافر البيانات لقطاع النشر في العالم، والتي تم جمعها من عامي 2020 و2021، يشير مع ذلك إلى الاتجاه المحتمل لمسار قياس مستويات هذه الصناعة، حيث توسع قطاع الكتب والنشر في غالبية الدول من خلال إجمالي النسخ المباعة، وإيرادات المبيعات، وإجمالي تسجيلات الرقم المعياري الدولي الموحد للكتاب (international standard book number "ISBN") .

ويوضح الشكل التالي بناء على تقرير الاونكتاد حول الاقتصاد الإبداعي لعام 2024، ايرادات صناعة النشر، بالمليون دولار امريكي، في أكثر خمس دول متقدمة، وهي الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة وإيطاليا، وكذا أكثر خمس دول نامية، وهي الهند والبرازيل وتركيا والفلبين وكولومبيا، من حيث إيرادات قطاع النشر.

2/1 -التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر في الاقتصاد الأخضر الشامل

اولا: مفهوم التقنيات صديقة البيئة:

يشير مصطلح التكنولوجيا إلى مجموعة متكاملة من الإجراءات والخبرة الفنية والأدوات والآلات، إلى جانب المفاهيم التنظيمية والإدارية التي تهدف إلى تعزيز كفاءة المساعي الإنتاجية. وبالتالي فهي تشتمل على عنصرين: جانب مرئي، أو ملموس، يتجلى من خلال الأدوات والآلات، وجانب غير ملموس يتجلى في المعرفة التقنية. وتشير المعرفة التقنية إلى المعلومات المتخصصة المتعلقة بطرق التصنيع أو المنتجات، والتي غالبًا ما يقال عنها سر الصنعة. عند الفحص الدقيق لمفهوم التكنولوجيا، وخاصة جانبها غير الملموس، يمكننا أن نستشف العنصر المرتبط بالإدراك البشري، وهو المعرفة التقنية . ومنذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، اكتسبت مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الأمواج وغيرها، استثمارات واهتماما متزايدين من جانب الحكومات وقطاع الأعمال والمستهلكين. وإلى جانب التقنيات الأخرى الصديقة للمناخ، كثيرا ما توصف هذه "الطاقات المتجددة" بأنها "تقنيات حساسة للبيئة " (environmentally sensitive technologies)و/أو "تقنيات سليمة بيئيا. (environmentally sound technologies “ESTs”) "

ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المنعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، الفترة من 3 الى 14 يونيو 1992، التقنيات صديقة البيئة ESTs ، في الفصل 34 من الاجندة 21، بأنها تلك التي تحافظ على البيئة، وتقلل من التلوث، وتستغل الموارد على نحو أكثر استدامة، وتعيد تدوير نسبة أكبر من نفاياتها ومنتجاتها الثانوية، وتدير النفايات المتبقية بطريقة أكثر قبولا من التقنيات التي تحل محلها، وهي ليست تقنيات فردية، بل

أنظمة شاملة تدمج المعرفة والعمليات والمنتجات والخدمات والمعدات، إلى جانب الممارسات التنظيمية والإدارية .

ثانيا: نماذج التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر:

يعد اختيار واستخدام الورق من أهم الجوانب البيئية في صناعة النشر والطباعة، بما في ذلك ممارسات قطع أشجار الغابات، ومكونات الأحبار، وتقليل المركبات العضوية المتطايرة، وتقليل استخدام الموارد غير المتجددة والمعادن الثقيلة ، ومن التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر: التحول الرقميDigitalization ، والاستخدام المنخفض للمذيبات، واستخدام ورق الألياف المعاد تدويره، والإنتاج الرقمي لما قبل الطباعة، وتكنولوجيا التجفيف في الطباعة الأوفست، والطباعة "حسب الطلبOn-demand "، والأحبار المائية، وتقنيات الطباعة الجديدة من الكمبيوتر إلى المطبعة، والتوزيع الرقمي للوثائق، والطباعة المحلية، والورق القابل لإعادة الاستخدام .

ثالثا: الاقتصاد الأخضر الشامل والقدرة التنافسية للشركات:

يقصد بالاقتصاد الأخضر الشامل (Inclusive Green Economy ("IGE"، وهو مصطلح مطور لمصطلح الاقتصاد الأخضر Green Economy، ذلك الاقتصاد الذي يكون منخفض الكربون وفعال ونظيف في الإنتاج، ولكنه أيضًا شامل في الاستهلاك والمخرجات، ويستند إلى المشاركة، والتعاون، والتضامن، والمرونة، والترابط المتبادل. ويركز على توسيع الخيارات والبدائل للاقتصادات الوطنية، باستخدام سياسات الحماية المالية والاجتماعية المناسبة، والتوعية بأن هناك العديد من المسارات المتنوعة للاستدامة البيئية . وتتنوع دوافع الشركات في الاستثمار في التكنولوجيا صديقة البيئة ESTs ما بين الامتثال للأنظمة والقوانين، إلى اكتساب الميزة التنافسيةCompetitiveness ، أو خلق القيمة Value Creation.وأي تكنولوجيا سيكون لها تأثير على الميزة التنافسية

للشركات؛ ويتكون هذا التأثير من عوامل مختلفة وتمتد عبر سلسلة القيمة . Value Chain

ورغم ان هناك تباين كبير ومتضارب للغاية حول تأثيرات تبني تنفيذ التكنولوجيا صديقة البيئة على القدرة التنافسية للشركات ، الا أن ذلك لا يؤثر في حقيقة أن التأثيرات التنافسية للتكنولوجيا صديقة البيئة تختلف تبعًا للفئة التكنولوجية وعوامل التنافسية للمواد الخام، والموظفين، وخصائص المنتج، وصورة المنتج التي تأثرت بها . واعتمادا على دراسات سابقة اجراها Lankoski, 2000 واخرين الى ان الأداء الاقتصادي للشركات يرتبط بالأداء البيئي بشكل إيجابي في الغالب، ولكن توجد أيضًا روابط سالبة. حيث يبدو أن نمو الصناعة يؤثر على العلاقة، حيث تكون العائدات على الأداء البيئي أعلى في الصناعات ذات النمو الأعلى. ويوجد الارتباط السالب بينهما في الأمد القريب بعد تبني نهج منع التلوث في مراحله الاولى.

وقد أفاد تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programme "UNEP")عام 2018، أن التجارة العالمية زادت من 0.9 تريليون في عام 2006 إلى 1.4 تريليون في عام 2016، حيث تمثل تقنيات الطاقة المتجددة والخلايا الكهروضوئية الشمسية ثلث المبلغ، تليها تقنيات معالجة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة والخطرة . ويمكن لحقوق الملكية الفكرية أن تشكل دعما مهما لبناء أسواق التكنولوجيا، إلا أن هناك مشاكل هيكلية صعبة في جعل هذا الدعم فعالا بالنسبة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وحتى لو لم تحد براءات الاختراع حاليا من الوصول إلى استخدام العديد من التكنولوجيات صديقة البيئةESTs ، فإن هذا لا يعني أن النظام الحالي هو الآلية الأكثر فعالية لتشجيع الابتكار الفعال ونشر التكنولوجيات النظيفة، اذ لا يبدو أن نظام براءات الاختراع يشكل عاملاً أساسيا في تحديد البحث والتطوير بالنسبة لمعظم التكنولوجيات صديقة البيئة.

ويلزم توافر شرطين أساسيين على الأقل من أجل توفير الحوافز العامة اللازمة للتطوير التكنولوجي ونشره، الشرط الأول هو زيادة مستدامة وكبيرة في التكاليف العالمية المترتبة على انبعاث غازات الاحتباس الحراري أو استخدام الوقود الأحفوري، سواء من خلال الضرائب المنسقة أو أنظمة الحد الأقصى للتداول، وذلك من أجل توفير دفعة كبيرة للبحث والتطوير المربح في مجال التكنولوجيا صديقة البيئة، والشرط الثاني هو تبني سياسات الاقتصاد الكلي والابتكار في الدول النامية، التي من شأنها أن تعمل على تحسين مناخ الاستثمار وخفض تكاليف نقل وتكييف التكنولوجيات الجديدة.

3/1 -الحماية القانونية والعاجلة للتقنيات صديقة البيئة

أولا: الحماية القانونية للتقنيات صديقة البيئة:

تعد الملكية الفكرية مكون أساسي في تعزيز كفاءة الموارد والاستدامة، ورسم مسار نحو مستقبل أكثر مسؤولية بيئيًا ومرونة اقتصادية، حيث تعمل الحماية القوية للملكية الفكرية كحافز قوي للشركات والباحثين لتوجيه الاستثمارات نحو التكنولوجيات الخضراء والحلول الموفرة للموارد. وتعمل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر على حماية الحقوق الحصرية للمخترعين والمبتكرين، وتحفيزهم على خلق المنتجات والعمليات الصديقة للبيئة وطرحها في السوق . ويعتبر اللجوء إلى الأسرار التجارية أو ما يعرف بالمعلومات غير المفصح عنها كشكل من أشكال حماية الملكية الفكرية، بمثابة انحراف عن حماية الملكية الفكرية بالصور التقليدية المعروفة. وتعد الأنظمة التقليدية المتاحة بمثابة آليات تشجع الافصاح عن المعرفة الحديثة . وهو ما يستقيم معه بحث مدى فعالية حماية التقنيات صديقة البيئة من خلال براءات الاختراع، دون سواها من حقوق الملكية الفكرية .

ولقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات في مجالات الملكية الصناعية والأدبية، بما في ذلك اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (The Paris Convention for the Protection of Industrial Property "Paris Convention", 1883) واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (The Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works "Berne Convention", 1886) . وتشرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية "ويبو "WIPO" "على هذه الاتفاقيات وحاليًا، تشرف على أكثر من 25 معاهدة دولية تتعلق بالملكية الفكرية . ويعود تاريخ تأسيس المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى عامي 1883 و1886، عندما نصت كل من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية على إنشاء "مكتب دولي". وقد اندمجت الوكالتان في عام 1893 ثم حلت محلهما المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام 1970، بموجب اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وتعرف منظمة الويبو البراءة بأنها حق استئثاري يُمنح لاختراع ما. وتعود البراءات بالنفع على المخترعين من خلال تزويدهم بالحماية القانونية لاختراعاتهم. ومع ذلك، فإن البراءات تعود بالفائدة أيضا على المجتمع من خلال إتاحة النفاذ العام إلى المعلومات التقنية عن هذه الاختراعات، وبالتالي تسريع وتيرة الابتكار. أما الاختراع فهو منتج أو عملية تتيح طريقة جديدة لإنجاز عمل ما، أو تقدم حلا تقنيا جديدا لمشكلة ما يتجاوز الحلول البسيطة . ولقد عززت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights "TRIPS Agreement")، في إطار منظمة التجارة العالمية ("WTO" World Trade Organization) ، متطلبات حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل كبير وأنشأت آليات إنفاذ ذلك.

والملاحظ انه بسبب مساهمة التطورات التكنولوجية في ثمانينيات القرن العشرين، والتي اتسمت بظهور التكنولوجيا المتطورة، وأثرت بشكل كبير في ارتفاع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، مما استلزم السعي إلى توفير حماية قوية للملكية الفكرية. فقد تزايد الاهتمام الدولي بحماية حقوق الملكية الفكرية مؤخرا، وليس خلال عشرينيات القرن الماضي على سبيل المثال. اذ أصبح نسخ وتقليد الأعمال الأدبية أمرا سهلا وغير مكلف. وكان من السهل على أي فرد نسخ العديد من برامج الكمبيوتر على أقراص ممغنطة مماثلة، ويترتب بالتالي انتهاك حقوق المنتج.

ثانيا: التجارب الدولية بشأن الحماية العاجلة للتقنيات صديقة البيئة:

لقد اتخذ عدد متزايد من مكاتب الملكية الفكرية، مثل مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة (The UK Intellectual Property Office "UKIPO")، ومكتب براءات الاختراعات الياباني (The Japan Patent Office "JPO")، ومكتب الملكية الفكرية الكوري (The Korean Intellectual Property Office "KIPO") وغيرها، زمام المبادرة لتسريع عملية الفحص لطلبات البراءات المقدمة عن التقنيات صديقة البيئة .ESTs وهذا يختصر بشكل كبير الفترة بين الفحص والمنح . ونتيجة لذلك، تزداد سرعة انتشار المعرفة التي توفرها براءات الاختراع لهذه التقنيات من خلال تعجيل الفترة الفعلية لوصولها إلى السوق . وينادي البعض، بإنشاء إجراءات معيارية دولية معترف بها عالميًا لتسريع منح براءات الاختراع عن هذه التقنيات باعتباره أمر جيد للرفاهة الاجتماعية ويجب دعمه .

ففي مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة UKIPO تم فتح "القناة الخضراءGreen Channel "، بتاريخ 12 مايو 2009، أمام التقنيات ذات الفائدة للبيئة، طالما تم تقديم مبررات معقولة لطلب البراءة، والتي سيتم رفضها إذا كان لا أساس لها من الصحة بشكل واضح، ويمكن منح براءة

الاختراع للتقنيات صديقة البيئة خلال 9 أشهر بموجب هذا النظام، وهو ما يستغرق وقتا أقل بكثير من متوسط وقت الفحص الحالي للطلبات الأخرى الذي يتراوح بين 24 و36 شهرًا .

وفي كوريا، تم تفعيل برنامج الفحص فائق السرعة للطلبات بشأن التكنولوجيا الخضراء Super-accelerated examinations for green technology، في أكتوبر 2009، و يجب تقديم تقرير بحث سابق صادر عن إحدى وكالات الخدمة الثلاث المعتمدة رسميًا من قبل مكتب الملكية الفكرية الكوريKIPO ، وبالمقارنة بمتوسط الوقت الذي يستغرقه إجراء الفحص العادي، والذي يبلغ 18 شهرًا، فإن برنامج "السرعة الفائقة" يقلل بشكل كبير الوقت، وهو الرقم القياسي لأسرع وقت يستغرقه منح براءة اختراع في 11 يومًا من تاريخ تقديم الطلب.

وفي اليابان، يوجد بمكتب براءات الاختراع برنامج المسار السريع للبراءات الخضراء Accelerated Examination for Green-related applicationsللتقنيات التي تساهم في الحفاظ على الطاقة والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويمكن من خلال هذا البرنامج إصدار الإشعار الأول بالآراء حول الفحص في غضون 3 أشهر من تاريخ تقديم الطلب، وهي فترة أقصر بشكل ملحوظ مقارنة بالوقت المتوسط الذي يبلغ 28 شهرًا.

اما في جمهورية مصر العربية، فلم يختص المشرع المصري التقنيات صديقة البيئة بتنظيم قانوني في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم 82 لسنة 2002 وتعديلاته، ولائحتيه التنفيذيتين الصادرتين بقراري رئيس مجلس الوزراء رقمي 1366 لسنة 2003، و497 لسنة 2005 . ويبدو للباحث، من خلال موقع مكتب براءات الاختراع المصري التابع لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، على الانترنت، انه لا توجد إجراءات فحص عاجلة للتقنيات صديقة البيئة، ولا يوجد تخصيص رسوم

معينة لفحصها او مدة زمنية لتعجيل الفحص والمنح، ويبين لنا ذلك من خلال الاطلاع على دليل مستخدم الخدمة الإلكترونية، ودليل المستخدم للبحث في النظام، وتصفح قسم الأسئلة الأكثر شيوعا، وقسم الرسوم، وقسم النماذج وغيره من محتويات الموقع.

بيد أن مكتب براءات الاختراع المصري قد جدد اتفاقية المسار السريع لفحص الطلبات (Patent Prosecution Highway "PPH") مع مكتب براءات الاختراع الياباني(JPO) ، وكذا الاتفاقية مع الادارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية(CNIPA) ، الا انه يبين لنا، من واقع الاطلاع على الإجراءات المنشورة على الموقع في شأن هاتين الاتفاقيتين، ان هذا المسار السريع لفحص الطلبات غير مخصص للتقنيات صديقة البيئة او تتضمن الإجراءات نصوص بشأن التقنيات صديقة البيئة . ويوضح الجدول التالي بناء على المعلومات الواردة في المواقع الرسمية لمكاتب براءات الاختراع سالفة الذكر على الانترنت، التجارب الدولية نحو اسباغ الحماية العاجلة للتقنيات صديقة البيئة، في هذه الدول مقارنة بمصر التي لا يوجد بها طلبات الفحص العاجل للتقنيات صديقة البيئة .

جدول رقم 2

المدة الزمنية لفحص طلبات الحماية العادية والعاجلة للتقنيات صديقة البيئة في المملكة المتحدة وكوريا واليابان ومصر

الدولة	الاسم	المدة الزمنية لفحص طلبات الحماية العاجلة للتقنيات صديقة البيئة	المدة الزمنية لفحص الطلبات العادية الأخرى
المملكة المتحدة	UKIPO Green Channel	تقريبا 9 شهور	من حوالي24 شهرا حتى 36 شهرا
كوريا	KIPO Super-accelerated examinations for green technology	حوالي 11 يوما	حوالي 18 شهرا

اليابان JPO Accelerated Examination for Green-related applications حوالي 3 اشهر تقريبا 28 شهرا

مصر "Egypo Patent Prosecution Highway "PPH لا يوجد تخصيص للطلبات حول التقنيات صديقة البيئةالمواعيد العادية

اعداد الباحث اعتمادا على المعلومات المتاحة في المواقع الرسمية للجهات المختصة في المملكة المتحدة وكوريا واليابان ومصر على شبكة المعلومات الدولية

2- الأهمية الاقتصادية لحماية التقنيات صديقة البيئة في صناعة النشر

تمهيد وتقسيم:

تشكل حقوق الملكية الفكرية عنصرا حاسما في التنمية الاقتصادية (القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية والخدمية)، لأنها تدفع عجلة التقدم والابتكار والتحول والتحديث المستمر داخل المجتمعات. ونتيجة لذلك، تمكنت البشرية بفضلها من اتباع أقصر الطرق لتحقيق الأهداف، واستخدام الأساليب المثلى لتحقيق الرفاهية والراحة. وبالتالي، تعمل حقوق الملكية الفكرية، وخاصة براءات الاختراع، كمقياس لتقييم ثروة الأمم. بعد أن كان ازدهار الأمم يُقاس تاريخيا بكمية الموارد الطبيعية التي تمتلكها، بما في ذلك المعادن والمواد الخام. أما حاليا، فيتم تقييم ازدهار الأمم بكمية حقوق الملكية الفكرية التي تمتلكها.

يعد النمو الاقتصادي Economic Growth ظاهرة مهمة شغلت دوما بؤرة الاهتمام في الفكر الاقتصادي، حيث تشكل عنصرا أساسيا في عملية التنمية .Development ويستخدم خبراء الاقتصاد مصطلح النمو للإشارة إلى التقدم الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، في حين يستخدم مصطلح التنمية ليعكس ظروف الدول النامية، حيث يرتبط

النمو بالتحولات البنيوية الهيكلية داخل الاقتصاد . وتغدو حماية التقنيات ببراءات الاختراع ذات أهمية خاصة، لاسيما على ضوء علاقاتها بالنمو الاقتصادي للدول النامية، اذ ان حماية الملكية الفكرية موضوع معقد يتضمن إجراءات مترابطة. وتكون العلاقة بين الحماية والنمو الاقتصادي، مباشرة وغير مباشرة، الا ان العلاقة الاقرب للواقع تبدو غير مباشرة، حيث توجد مسارات ينتقل من خلالها التأثير من الحماية إلى النمو.

وتشير العلاقة المباشرة إلى أن وجود صلة واضحة بين الحماية والنمو الاقتصادي يستلزم وجود مجموعة من القنوات المساعدة. ويتطلب الفحص الشامل لهذه العلاقة تحليل وفهم القنوات التي يتم من خلالها نقل التأثير أي العلاقة غير المباشرة. والأنشطة الإبداعية والنفقات المرتبطة تؤثر على البحث والتطوير("Research and Development "R & D) ، وزيادة الاستثمار، وتدفقات التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا في أشكال مختلفة، والاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment) ("FDI"وسنتناول في هذا المبحث قنوات البحث والتطوير والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا على النحو التالي.

1/2 -حماية حقوق الملكية الفكرية والبحث والتطوير

أولا: انقسام الآراء حول دور حماية حقوق الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار:

تعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية، وخاصة في الصناعات، أمر ضروري لتعزيز البحث العلمي وتشجيع الابتكار، وهما أمران أساسيان للاقتصادات الصناعية لتحقيق التفوق والتقدم. ويؤكد بعض خبراء الاقتصاد أن الاقتصاد الرأسمالي يمكن أن يحقق التقدم ويبتكر سلعًا ومنهجيات بشرط أن يعزز بيئة تدعم وتخصص الموارد للبحث العلمي والتطوير. ويتطلب إنشاء مثل هذه البيئة ان يتم خلق وضع احتكاري للشركات المتقدمة في هذا القطاع، مما يسمح لها بتحقيق أرباح كبيرة.

وبالتالي يؤدي هذا إلى زيادة جهود البحث والتطوير، مما يعزز الابتكار المعزز في المنتجات أو تقنيات الإنتاج الجديدة . ولقد أدت قضية حماية الملكية الفكرية إلى انقسام العالم إلى اتجاهين او فصيلين :

أولا: كان الاتجاه السائد بين الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، يدعو بقوة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، باعتبارها عنصرا حاسما في التقدم الاقتصادي وآلية فعالة لحماية المعرفة والابتكارات التكنولوجية من التقليد والقرصنة، وخاصة بعد الخسائر المالية الكبيرة التي تكبدتها هذه الاقتصادات بسبب انتهاك حقوقها الفكرية.

ثانيا: الدول النامية التي يبدو انها تعارض اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث ترى أن اتفاقيتي باريس وبيرن تتضمنان أحكاما كافية لتلبية المعايير اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية. وتدرك هذه الدول أن تعزيز الحماية يؤثر سلبا على مصالحها وأن نظام براءات الاختراع يعوق عمليات التصنيع لديها، حيث يتم استخدام القوة الاحتكارية التي يتمتع بها مالك براءة الاختراع كأداة احتكارية لاختراق الأسواق المحلية ورفع الأسعار، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى خنق الإبداع والاستثمار والتقدم التكنولوجي.

ثانيا: الإحصاءات والتقارير الدولية حول حماية حقوق الملكية الفكرية والبحث والتطوير:

يوضح الشكل التالي ترتيب اعلى عشر دول في الانفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 وقد جاء ترتيبها، من الأعلى انفاقا حتى الأدنى منها، كالتالي: إسرائيل، كوريا، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، بلجيكا، اليابان، النمسا، ألمانيا، فنلندا، الدانمارك، ويوضح الشكل ترتيب تلك الدول بالإضافة الى مصر (المرتبة 30) في عام 2022 ، وفقا لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 9.5.1 "SDG" Sustainable Development Goal)

:(indicator 9.5.1الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic expenditure on R&D "GERD" as a percentage of Gross Domestic Product "GDP")أي إجمالي الإنفاق الداخلي على البحث والتطوير الذي يتم إجراؤه في الأراضي الوطنية خلال فترة مرجعية محددة معبرًا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فيها، والقياس فيها مقتبس من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2015)، دليل فراسكاتي 2015: المبادئ التوجيهية لجمع البيانات والإبلاغ عنها بشأن البحث والتطوير.

تحقق الدول الصناعية المتطورة تقدما كبيرا في البحث العلمي، ويتجلى ذلك في اختراع العديد من السلع الجديدة وتقنيات الإنتاج، على النقيض من غيرها من الدول. وقد يكون ذلك نتيجة لإمكانية الوصول إلى البيانات الأساسية للبحث العلمي في الدول الصناعية، حيث تلعب الجامعات ومراكز الأبحاث دورا كبيرا، بإجراء العديد من البرامج البحثية المتنوعة وتخصص ميزانيات كبيرة لتمويل مبادرات البحث والتطوير العلمي . ولقد اعترف خبراء الاقتصاد منذ فترة طويلة بأن المعرفة تشكل عاملا من عوامل الإنتاج، وربما يكون العامل الأكثر أهمية، وذلك بسبب تأثيره على جودة العمل (Labor Quality) والمنتجات الرأسمالية (Capital Goods).وتؤثر الحوافز الخاصة (private incentives) ، والتنظيم الداخلي(internal organization) ، والسياسة العامة(public policy) ، والأطر التنظيمية (legal structure) جميعها على استخدام العلوم والتكنولوجيا من قبَل الشركات والمؤسسات الأكاديمية والمختبرات الفيدرالية. ونتيجة لهذا، فإن الاقتصادات المعاصرة تؤكد أهمية المعرفة في الإنتاج .

ويثار التساؤل الاتي: هل تؤثر حماية حقوق الملكية الفكرية على الإنفاق على البحث والتطوير؟ وبالتالي هل تؤثر هذه الحماية على القرارات

الحكومية المتعلقة بهذا الإنفاق؟ و نجيب عن ذلك وفقا لما يلي: يتم قياس الإنفاق على البحث والتطوير، والذي يكون، من وجهة نظر إحصائية، إما داخل الوحدة، او المنظمة او القطاع، أو خارجها، من خلال :

1. الانفاق الداخلي(Intramural expenditure) ، وهو جميع نفقات البحث والتطوير التي يتم إجراؤها داخل وحدة إحصائية أو قطاع من الاقتصاد خلال فترة محددة، بغض النظر عن مصدر الأموال، والذي يشمل تكاليف عمالة للموظفين (Labor costs of personnel) ، وتكاليف رأس المال (Capital costs) ، وتكاليف جارية أخرى (Other current costs) .

2. الانفاق الخارجي(Extramural expenditure) ، وهو المبالغ التي دفعتها وحدة أو منظمة أو قطاع، أو التزمت بدفعها لوحدة أو منظمة أو قطاع آخر لأداء البحث والتطوير خلال فترة محددة، ويشمل إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (Gross domestic expenditure on R&D "GERD")، و إجمالي الإنفاق القومي على البحث والتطوير (Gross national expenditure on R&D "GNERD").

تشير الملفات التعريفية للدول العربية الصادرة من منظمة اليونسكو UNESCO، بشأن مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (Science, Technology and Innovation index "STI")، والتي اخترنا منها عدد 5 دول عربية، هي جمهورية مصر العربية والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين، إلى حقيقة مؤداها أن حجم الإنفاق على البحث العلمي في مصر للفرد يعد قليلا مقارنة بما تنفقه الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي، من اعداد الباحث، والذي يبين حجم الإنفاق على البحث العلمي، في هذه الدول.

جدول رقم 3

اجمالي الانفاق على البحث والتطوير بخمس دول عربية مختارة (مصر والامارات والسعودية والبحرين والكويت)

البيان	مصر	الامارات	البحرين	الكويت	السعودية
إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير (أسعار تعادل القوة الشرائية الحالية بالآلاف)	8,289,299 USD (2018)	8,439,585 USD (2018)	133,351 USD (2018)	69,068 USD (2014)	13,696,028 USD (2013)
إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير (GERD) للفرد (الأسعار الحالية لتعادل القوة الشرائية)	84 USD (2018)	876 USD (2018)	456 USD (2013)	52 USD (2014)	32 USD (2018)
إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير (GERD) ،٪ من إجمالي الناتج المحلي (أسعار تعادل القوة الشرائية الحالية)	0.72 % (2018)	1.28 % (2018)	0.82 % (2013)	0.10 % (2014)	0.06 % (2018)

اعداد الباحث اعتمادا على المعلومات في موقع اليونسكو - مكتب اليونسكو في القاهرة كمكتب إقليمي لليونسكو للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية

وقد أثبتت بعض الدراسات التجريبية حول أهمية حقوق الملكية الفكرية في تسهيل البحث العلمي والتطوير وتعزيز معدلات الابتكار أن الابتكارات في قطاع الأدوية، وفي قطاع المنتجات الكيميائية، وقطاع الالكترونيات والآلات، لم تكن لتتحقق لولا حماية براءات الاختراع. وأشارت ايضا إلى أن براءات الاختراع في كل مجال على التوالي لم تكن

لتتحول إلى تطبيقات تجارية لولا الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية.

2/2 -حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: دور حماية الملكية الفكرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتغير الإطار التنظيمي العالمي لحقوق الملكية الفكرية بسرعة، متأثرا بتعديلات السياسات الوطنية، لا سيما في البدان النامية، والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية التريبس وغيرها. ويشير الاتجاه نحو تعزيز حقوق الملكية الفكرية إلى الأهمية المتزايدة للمعرفة والابتكار في اقتصاد عالمي يتميز بالتنقل السريع للمال والتكنولوجيا . وان كان من شأن ذلك أن يصب في مصلحة العمالة الماهرة والشركات المبتكرة، على الرغم من أنه يفرض أيضا ضغوطا على العمالة غير الماهرة. وتشير التوقعات النظرية إلى أن تعزيز حقوق الملكية الفكرية من شأنه أن يرتبط ارتباطا مباشرا بزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

إن مناخ الأعمال المؤيد للمنافسة، والذي يشمل مجموعة واسعة من التشريعات التي تتجاوز حقوق الملكية الفكرية، أكثر تأثيرا في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي. وتشكل القدرة على الوصول إلى الأسواق، واللوائح التنظيمية الخاصة بالمنافسة، والاستقرار التنظيمي عوامل حاسمة في تحديد الاستثمار الدولي . وتشير البحوث الى وجود ارتباط إيجابي بين تعزيز حقوق الملكية الفكرية وزيادة الاستثمار، وخاصة عندما يقترن ذلك بالسياسات التي تعزز المنافسة في السوق. وبالتالي، ينبغي للدول التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تؤكد على تحرير السوق، وتقليص العقبات التجارية، وتنمية البيئة التنافسية، مع تقييم التأثيرات المحتملة لاتفاقيات التجارة الإقليمية بدقة.

ويعرف الاستثمار المباشر الأجنبي، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ، بأنه الاستثمار الذي ينشئ علاقة طويلة الأجل ويدل على

مصلحة وسيطرة دائمة من جانب المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم على شركة تابعة أجنبية تقع في بلد مضيف مختلف عن بلد جنسيتها. ووفقًا لهذا التعريف، يتميز الاستثمار المباشر الأجنبي بملكية ما لا يقل عن 10٪ من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في الشركة التابعة للبلد المضيف، والتي يشار إليها باسم الشركة الفرعية أو الفرع. ويشمل الاستثمار المباشر الأجنبي ملكية أسهم رأس المال من خلال الاستحواذ على أسهم في شركات تابعة، وإعادة استثمار الأرباح، فضلاً عن الاقتراض والائتمان بين الشركات، والتعاقد من الباطن، واتفاقيات الإدارة، وحقوق الامتياز، والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.

ثانيا: العوائد الأساسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تسعى الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من تكنولوجيا وخبرة الشركات الأجنبية، حيث قد تمتلك الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشاريع، ولكنها تفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة اللازمة للتنفيذ. يمكن تلخيص الفوائد الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات المرتبطة به بإيجاز على النحو التالي :

1 -تثقيف الموظفين المحليين بآفاق العمل في فروع الشركات الخارجية وتزويدهم بالكفاءات التكنولوجية المعاصرة باستخدام أكثر مناهج التدريب تقدمًا. يقدم الموظفون في هذه القطاعات خبراتهم العلمية والتكنولوجية والإدارية للشركات الوطنية عند توظيفهم. ولكن في بعض الحالات، يفشل الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرات التكنولوجية الحالية للعمال المحليين بشكل كبير، ويعزى ذلك إلى فرص العمل المحدودة التي تولدها هذه المشاريع.

2 -إنشاء تعاون علمي بين فروع الشركات الأجنبية ومراكز البحث والتطوير المحلية، وتمكين هذه المؤسسات من الحصول على أحدث التقنيات ومنهجيات البحث التي طورتها الشركات متعددة الجنسيات. ومن

الملاحظ أن الشركات التابعة للشركات الدولية لا تسهل مبادرات البحث والتطوير في الدول النامية؛ إن الشركات متعددة الجنسيات لا تركز جهودها على البحث والتطوير فحسب، بل إنها تركز جهودها في المراكز الرئيسية الموجودة في الدول المتقدمة .

3 -إن الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات تزود الشركات الوطنية بالآلات والمعدات والدعم الفني بشروط مواتية داخل السوق المحلية، مما يمكن هذه الشركات من تصنيع السلع التي تلبي المعايير الدولية وبالتالي تسهيل تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية. ومثل هذه الآلات والمعدات وأساليب الإنتاج تتميز بكثافة رأس المال، والتي قد لا تتوافق مع ظروف معظم الدول النامية التي تمتلك وفرة نسبية من العمالة غير الماهرة. وعلاوة على ذلك، كان هناك نقص في تكييف هذه التكنولوجيا لتتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، باستثناءات قليلة فقط.

4 -إن المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية تجبر الأخيرة على ملاحقة أحدث الأنظمة التكنولوجية والإدارية، مما يستلزم تكييفها وتعزيزها. إن قدرة الشركات الوطنية على تبني الأنظمة الحديثة تتعزز من خلال التقدم في مواردها التقنية والتكنولوجية والبشرية. وعلى العكس من ذلك، قد تحاول الشركات الأجنبية الاستحواذ على الشركات المحلية التي تنافسها في السوق المحلية، مما يؤدي إلى ظروف احتكارية للشركات المتعددة الجنسيات.

ثالثا: استثمار حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية:

حقوق الملكية الفكرية تمثل، في الاقتصادات المعاصرة، أصلا مهيمنا للشركات التي تأسست في دول متقدمة تكنولوجيا، فاستفادة المستثمرين، في حقوق الملكية الفكرية، من النظام الوقائي الذي توفره اتفاقيات الاستثمار الدولية (International Investment

("IIAs" Agreementsتشكل ضرورة أساسية. وتبدو هذه الحماية ضرورية أيضا للاستثمارات التي لا تتألف في المقام الأول من الملكية الفكرية، فبغض النظر عن طبيعة الأصول المستثمرة، تشكل حقوق الملكية الفكرية في الغالب الأعم جزءا من عملية الاستثمار العالمية، سواء في شكل أسرار تجارية، أو أسماء تجاريةTrade Names ، أو غيرهما.

وتوفر معظم اتفاقيات الاستثمار الدولية تعريفا لمصطلح "الاستثمار" الذي تندرج تحته حقوق الملكية الفكرية في أغلب الأحيان. وفي حين تشمل الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية الملكية الفكرية ضمن نطاق تطبيقها، إلا أن هناك نقصا عالميا في التوحيد القياسي فيما يتصل بالطريقة التي تغطي بها المعاهدات النموذجية حقوق الملكية الفكرية.

تضمين اتفاقيات الاستثمار الدولية IIAs حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يتم بطريقين اساسيين. حيث يمكن لاتفاقيات الاستثمار الدولية أن تشمل حقوق الملكية الفكرية ضمن نطاقها من خلال السرد الصريح لنوع الملكية الفكرية التي تغطيها الاتفاقية. هذه الطريقة الأولى، التي تستخدمها الغالبية العظمى من معاهدات الاستثمار الثنائية، ومع ذلك، قد تكون بعض معاهدات الاستثمار الثنائية أقل دقة من خلال النص على نطاق واسع على "حقوق الملكية الفكرية" تحت مصطلح "الاستثمار" دون إدراج كل نوع محدد من أنواع الملكية الفكرية التي ينبغي إدراجها في الاتفاقية.

تساهم الملكية الصناعية بشكل كبير في تحفيز الدورة الاقتصادية، حيث برز الاستثمار في الملكية الصناعية كخيار استراتيجي في العديد من الدول المتقدمة، مما أرسى الأساس لتقدم القدرات التكنولوجية داخل الكيانات الصناعية وتعزيز قدرتها التنافسية. وفي السنوات الأخيرة، كان هناك اهتمام كبير بهذا الاستثمار من قبل العديد من المؤسسات الصناعية والحكومات الداعمة لها، مما عزز قناعة أصحاب الأعمال بضرورة

الاستثمار في البحث والتطوير مع حماية أبحاثهم واكتشافاتهم من خلال برامج عمل دقيقة ومتقنة .

وتعمل الملكية الصناعية على تعزيز التجارة والتبادل الصناعي، وتعزيز الاستثمار الأجنبي في استيراد وتصدير السلع. ومع ذلك، فإن المخاوف بشأن الانتهاكات المحتملة أو القضايا القانونية قد تعيق مناخ الاستثمار، وتحد من نموه، وتثني المستثمرين عن إقامة مشاريع في مناطق مختلفة أو الانخراط في التجارة عبر الحدود.

عندما تستثمر الشركات في الخارج، فإنها غالبًا ما ترسل عمالا، من ذوي الخبرة، إلى فروعها وتنقل المهارات إلى الموظفين المحليين من خلال التدريب والتوجيه. وبالتالي، يمكن أن يكون الاستثمار المباشر الأجنبي حجر الأساس الرئيس لاكتساب مهارات جديدة. فعلى سبيل المثال، وجدت إحدى الدراسات أنه عندما تنشئ الشركات إدارات أجنبية للبحث والتطوير في منطقة معينة، تشهد تلك المنطقة نموًا لاحقًا في أنشطة براءات الاختراع. وانتشار المعرفة التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات عبر الاقتصاد المضيف يعتمد بشكل رئيس على القدرات الموجودة مسبقًا للشركات المحلية، وبالتالي فإن فوائد الاستثمار المباشر الأجنبي متفاوتة عبر الصناعات والبلدان.

لقد بينت دراسة ساجي وجلاس (Amy Jocelyn Glass and Kamal Saggi) الى انه في السنوات الأخيرة، خطت الأدبيات المتعلقة بنماذج دورة المنتج (product cycle) بعض الخطوات الهامة. مع الوضع في الاعتبار أن رؤية فيرنون (Raymond Vernon ,1966) لدورة المنتج تخصص دورا مركزيا للاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، الا إن معظم النماذج التي تتبع أفكاره تصور التقليد (Imitation) على أنه القناة الوحيدة لنقل التكنولوجيا الدولية (international technology transfer) من منطقة مبتكرة" (Innovation Region "North") الشمال" إلى منطقة مقلدة" (Imitating Region "South") الجنوب. "

وانتهت الدراسة الى أن الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية في الجنوب تجعل الشركات متعددة الجنسيات ليست بمعزل من التقليد مقارنة بالشركات في الشمال. وعلاوة على ذلك، فإن حماية حقوق الملكية الفكرية الجنوبية الأقوى من خلال جعل التقليد أكثر تكلفة، فإنها تجبر الجنوب على إنفاق المزيد من الموارد في سبيل احتمالية نجاح التقليد. والموارد النادرة التي يتم جذبها للتقليد في الجنوب تتسبب في وجود موارد أقل للإنتاج، مما يتسبب في تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر. والموارد التي يتم سحبها إلى الإنتاج في الشمال بسبب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر تترك موارد أقل للابتكار، مما يؤدي إلى تقلص الابتكار أيضا. وهناك تأثير مثبط للتقليد من خلال جعل التقليد أكثر تكلفة.

أما دراسة أدامز (Samuel Adams "2010") فقد تناولت تحليل بيانات عينة من 75 دولة نامية على مدى 19 عامًا (1985 ـ 2003). وكشفت نتائج الدراسة أن: 1) تعزيز حقوق الملكية الفكرية يؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ 2) تأثير حماية براءات الاختراع على الاستثمار الأجنبي المباشر بعد اتفاقية تريبس يتجاوز بشكل كبير التأثير فترة ما قبل اتفاقية تريبس؛ 3) مستوى الانفتاح ومعدل النمو الاقتصادي والاستثمار هي أيضًا عوامل حاسمة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير نتائج الدراسة إلى أن تعزيز حقوق الملكية الفكرية ليس سوى عنصر واحد من بين معايير أخرى ضرورية لتحسين قدرة الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تواجه الدول النامية العديد من التحديات التي تعوق تنميتها الاقتصادية وتعوق تقدمها إلى مرتبة الدول المتقدمة اثناء سعيها لتحقيق خططها للإصلاح الاقتصادي. وتتمثل القضية الأساسية في المعضلة المالية، التي تنشأ أساسًا عن التحديات التي تواجه اقتصادات هذه الدول ففي مواجهة نقص التمويل المحلي، اضطرت العديد من الدول إلى البحث عن مصادر

تمويل خارجية، بما في ذلك القروض أو الاستثمارات المباشرة. وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تحديات الاقتراض وأزمة الديون الخارجية.

ان المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر شديدة بشكل ملحوظ، ليس فقط بين الدول النامية، ولكن أيضًا بينها وبين الدول المتقدمة، على الرغم من الدوافع المختلفة لتدفقات الاستثمار في كل مجموعة. ومن الواضح أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين فئتي الدول يكشف عن التباين بينها. وحتى أوائل تسعينيات القرن العشرين، كانت الدول المتقدمة مسؤولة عن أكثر من 75٪ من إجمالي التدفق العالمي. ويلاحظ انه خلال الفترة ما بين عامي 1993 و1995، حدث انخفاض ملحوظ في حصة الدول المتقدمة، بمتوسط حوالي 62٪، في حين ارتفعت حصة الدول النامية وتلك الموجودة في أوروبا الوسطى والشرقية إلى حوالي 38٪ خلال نفس الإطار الزمني.

ومن بين الدول الصناعية، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال الفترة من 1993 إلى 1995، لوحظ أن الاستثمارات المباشرة الصادرة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ارتفعت إلى نحو 242.9 مليار دولار بحلول عام 1995، وكانت الشركات الأميركية والبريطانية والألمانية هي التي تساهم بأكبر حصة من هذا الإجمالي. وقد استقطبت الدول الأعضاء في هذه المنظمة استثمارات مباشرة ضخمة بلغت نحو 189.8 مليار دولار في عام 1995، مقارنة بنحو 126.7 مليار دولار في عام 1993، وهو ما يعكس زيادة بنحو 50. %

وتشير دراسات حول مدى اسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في حل بعض المشكلات الاقتصادية في مصر مثل مشكلة انخفاض المستوى التكنولوجي، الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر فشل في تيسير نشر المعرفة التكنولوجية بسبب ضعف الروابط الأمامية والخلفية للشركات المشاركة، وفي الوقت نفسه احتكارها لتكنولوجياتها داخل

البلاد. وقد لوحظ أن غالبية التكنولوجيات التي أدخلتها شركات الاستثمار الأجنبي في مصر كانت غير مناسبة لظروف الاقتصاد المصري ولا تتماشى مع الثراء النسبي لعوامل الإنتاج داخله. هذا بالإضافة إلى الارتفاع الواضح في النفقات المرتبطة ببراءات الاختراع، والتراخيص، والعلامات التجارية، واستيراد السلع الرأسمالية والضروريات الصناعية.

وألقت دراسة Minsoo Lee, Joseph D. Alba, and Donghyun Park 2018، الضوء على تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى اعتماده على حجم الاقتصاد غير الرسمي Informal economy في الدولة المضيفة Host country ، وأشارت الدراسة الى الادبيات السابقة التي تناولت اقتصاد الظل Shadow economy والذي يعرفه Friedrich Schneider ، بأنه يتكون من كل إنتاج السوق للسلع والخدمات التي يتم إخفاؤها عمدا عن السلطات العامة للأسباب التالية: (1) لتجنب دفع الضرائب، (2) لتجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، (3) لتجنب معايير سوق العمل القانونية مثل الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل ومعايير السلامة، و(4) لتجنب الإجراءات الإدارية المرهقة مثل استكمال النماذج الإدارية وغيرها.

وأكدت هذه الدراسة على أن تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية من شأنه أن يمكن الدول المتقدمة من الاستفادة بشكل أكبر من ثمار أنشطتها البحثية والتطويرية وغيرها من الأنشطة الإبداعية. وأن تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية، التي تميل إلى استيراد حقوق الملكية الفكرية، يفرض تكاليف باهظة في كثير من الأحيان. وفي الدول التي تتمتع بمؤسسات قوية، فإن تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية يرفع من تكاليف التقليد غير القانوني وبالتالي يقلل من أنشطة التقليد غير القانوني. وهذا يقلل من المنافسة التي يواجهها المستثمرون الأجانب و يحرر لهم المزيد من الموارد .

وأنه على النقيض من ذلك، فإن حماية حقوق الملكية الفكرية، في الدول التي تعاني من ضعف مؤسسي، سيكون لها تأثير أضعف بشكل ملحوظ على أنشطة التقليد غير المشروعة. وأن تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدولة المضيفة، والذي يعكس جودة بيئتها المؤسسية.

أي أن الدول النامية التي تتمتع بحماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية يرجح ان يكون لديها قطاعات غير رسمية أقل، أما الدول النامية التي تتمتع بحماية أضعف لحقوق الملكية الفكرية يرجح أن يكون لديها قطاعات غير رسمية أكبر. وهناك بعض الاستثناءات لهذا النمط العام مثل الصين، التي تجمع بين حماية ضعيفة نسبيًا لحقوق الملكية الفكرية ومستويات منخفضة نسبيًا من النشاط غير الرسمي. غير أن الدول ذات مستويات الدخل والتنمية الأعلى تتمتع عمومًا بحماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية وقطاعات غير رسمية أصغر.

ويشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لعام 2024 بشأن القطاع غير الرسمي والتحول الهيكلي في مصر والعراق والأردن، الى دراسة C. Elgin et al) ، 2021 (والتي وجدت ان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينتشر الاقتصاد غير الرسمي على نطاق واسع، حيث يمثل ما يقرب من 64.9٪ من إجمالي العمالة في عام 2202 ويساهم بأكثر من 20٪ في الناتج المحلي الإجمالي .

وتضمن كذلك أن الناتج غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان 20-25٪ من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي من عام 1990 إلى عام 2018. ومع ذلك، تشير نماذج مختلفة إلى اتجاهات وأنماط متباينة بين الدول. باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي (dynamic general equilibrium "DGE") .

وحددت الدراسة المذكورة، على نحو ما أشار اليه التقرير، أن حجم الاقتصاد غير الرسمي قد انخفض بشكل طفيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 1990. وفي عام 2018، شكل الاقتصاد غير الرسمي أكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي في مصر والمغرب وتونس فقط. يكشف نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (Multiple Indicators and Multiple Causes Model "MIMIC")، أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي ضمن الناتج المحلي الإجمالي الرسمي ظلت ثابتة من عام 1990 إلى عام 2018، حيث أظهرت العديد من الدول (الجزائر ومصر ولبنان وليبيا والمغرب وتونس) ناتجًا غير رسمي يتجاوز 30٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بموقف الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية، اوضح التقرير أن التقديرات الحالية تشير إلى أن القطاع غير الرسمي في مصر يشكل أحد أكبر حصص الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو أعلى إلى حد ما من المتوسط العالمي للأسواق الناشئة (29٪). مع الوضع في الاعتبار ان تقييم حجم الاقتصاد غير الرسمي صعب بطبيعته. وان التقديرات النموذجية المختلفة تشير إلى أنه شكل ما لا يقل عن 29.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام 2018، مع وجود تصريحات حديثة من أصحاب المصلحة الاقتصاديين المصريين تشير إلى أنه قد يصل إلى 50٪ وهو ما يوضحه الشكل التالي.

3/2 -النقل الدولي للتكنولوجيا صديقة البيئة

أولا: الملكية الفكرية ودورها في نقل التكنولوجيا صديقة البيئة:

غالبًا ما ارتبطت دراسة العلاقة بين الملكية الفكرية وتغير المناخ في السنوات الأخيرة باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPs ، مع التركيز بشكل خاص على مبادئها وأهدافها، والترخيص الإجباري، والممارسات التقييدية، ونقل التكنولوجيا صديقة

البيئة إلى الدول النامية في أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، والمشاريع المشتركة، والخدمات الفنية، والاستشارات . ولقد أثار مردود حماية حقوق الملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا صديقة البيئة ESTs جدلا واسعًا. فمن جهة، يُنظر إلى نظام حقوق الملكية الفكرية كمحفز لنقل التكنولوجيا صديقة البيئة. ومن جهة أخرى، يُقال إن نظام حقوق الملكية الفكرية نفسه يُمثل عائقًا أمام نقل هذه التكنولوجيات إلى الدول النامية. وقد انتقل هذا الجدل إلى مستوى آخر من النقاش حول ما يجب فعله حيال نظام حقوق الملكية الفكرية الحالي ونظام تغير المناخ اللذين يتداخلان في موضوع نقل التكنولوجيا .

ويدعو أنصار اعتبار حقوق الملكية الفكرية كمحفز لنقل التكنولوجيا الى بقاء نظام حقوق الملكية الفكرية على حاله، وأن يُهيئ نظام تغير المناخ بيئة مواتية من خلال خفض تكاليف معاملات نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرة التنظيمية للدول النامية. على نقيض ذلك، يُفضل المشككون في دور نظام حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا صديقة البيئة الاستخدام الفعال للآليات المرنة لنظام حقوق الملكية الفكرية، واتخاذ إجراءات أكثر تدخلًا من جانب نظام تغير المناخ لتحقيق تقاسم فعال لحقوق الملكية الفكرية . وكانت مفاوضات المناخ بشأن نقل التكنولوجيا منخفضة الكربون قد دارت، بشكل كبير، حول دور حقوق الملكية الفكرية. اذ تعتبر بعض الدول وجود نظام قوي لحقوق الملكية الفكرية شرطا ضروريًا لنقل التكنولوجيا، بينما ترى دول أخرى أنه يحد من وصول الدول النامية إلى التقنيات الخضراء بأسعار معقولة .

وفي دراسة Damien Dussaux, Antoine Dechezleprêtre, and Matthieu Glachantالتي تناولت تقييم تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على القناتين الرئيسيتين لنقل التكنولوجيا منخفضة الكربون دوليًا، وهما التجارة في السلع الرأسمالية منخفضة الكربون والاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات التي تمتلك تقنيات منخفضة

الكربون، اذ تصف بيانات تلك الدراسة النقل عبر هذه القنوات بين 140 دولة في ثمانٍ من مجالات تكنولوجية صديقة للمناخ بين عامي 2006 و2015 . وخلصت هذه الدراسة الى أن تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول المتلقية زاد من نقل التكنولوجيا في ست مجالات (الطاقة الشمسية الكهروضوئية، والطاقة الشمسية الحرارية، وطاقة الرياح، والتدفئة، والإضاءة، والمركبات النظيفة)، بينما كان التأثير ضئيلًا إحصائيًا في المجالين الآخرين (الطاقة الكهرومائية والعزل). وانتهت أيضا الى ان النتائج تختلف قليلاً عند التركيز على حالة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Non-OECD countries. لم يكن لحقوق الملكية الفكرية الأكثر صرامة تأثير كبير إحصائيًا على التجارة في السلع الرأسمالية منخفضة الكربون، ولكنها أدت إلى تسريع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع مجالات التكنولوجيا منخفضة الكربون تقريبًا.

ثانيا: نقل التقنيات صديقة البيئة الى الاقتصادات النامية:

أصبحت وسائل ضمان نقل التكنولوجيا الدولية ITT إلى الاقتصادات النامية قضية محورية في المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ. وقد أشير إلى هذه المشكلة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الأصلية (UNFCCC)، التي ألزمت الدول المتقدمة المدرجة في المرفق الأول بـتوفير الموارد المالية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، التي تحتاجها الدول النامية الأطراف لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها لتنفيذ التدابير للتعامل مع انبعاثات الغازات الدفيئة. وأصبح هذا الالتزام من اختصاص مرفق البيئة العالمي("GEF" Global Environmental Facility) ، الذي يمول بعض مشاريع تغير المناخ من خلال البنك الدولي . علاوة على ذلك، تنص المادة 4,7 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أن تنفيذ الدول النامية لالتزاماتها يعتمد مداه على فعالية التدابير التي تتخذها الدول المتقدمة فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا .

وقد تكررت هذه الالتزامات الأساسية في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، Kyoto Protocol of the UNFCCCالذي تم التوصل إليه عام 1997. ويشمل هذا النص تعريفًا واسعًا لنقل التكنولوجيا والوصول إلى التكنولوجيا صديقة البيئة، بما في ذلك توفير المعرفة وأفضل الممارسات والعمليات للدول النامية. كما يدعو إلى سياسات وبرامج تعزز النقل الفعال للتكنولوجيا صديقة البيئة، سواءً كانت مملوكة للقطاع العام أو في نطاق الملكية العامة، وتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص من شأنها تعزيز النقل الدولي للتكنولوجيا في هذا المجال . ويمكن الإشارة أيضًا إلى اتفاقية التربس TRIPS، ورغم عدم ذكرها للتقنيات صديقة البيئة تحديدًا، إلا أنها تشير إلى أن أحد الأهداف الأساسية لاتفاقية التربس هو دعم نقل التكنولوجيا الذي من شأنه أن يعزز أساسًا تكنولوجيًا سليمًا للتنمية الاقتصادية. كما تحدد المادة 66,2 التزامًا إيجابيًا على الدول المتقدمة، الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بتقديم حوافز للنقل الدولي للتكنولوجيا إلى الدول الأعضاء الأقل نموًا. وبحسب معظم الآراء، لم يحقق هذا الالتزام سوى القليل من حيث زيادة النقل الدولي للتكنولوجيا.

الخلاصة والتوصيات

أولا: النتائج:

النشر في مصر يشكل ما يقرب من 30٪ إلى 40٪ من إنتاج النشر العربي الا انه لا تزال المساهمة الدقيقة لقطاع الكتاب في الدخل القومي في مصر غير محددة بسبب تقاطعها مع الطباعة والتغليف والمكونات الأخرى لتجارة الكتب، وهو ما يؤكده خلو تقارير المنظمات الدولية حول صناعة النشر العالمية من بيانات حول هذه الصناعة في مصر. وهناك تباين كبير حول تأثيرات تبني تنفيذ التكنولوجيا صديقة البيئة على القدرة

التنافسية للشركات، الا أن ذلك لا يؤثر في حقيقة أن التأثيرات التنافسية للتكنولوجيا صديقة البيئة تختلف تبعًا للفئة التكنولوجية وعوامل التنافسية للمواد الخام، والموظفين، وخصائص المنتج، وصورة المنتج التي تأثرت بها.

اتخذ عدد متزايد من مكاتب الملكية الفكرية، مثل مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، ومكتب براءات الاختراعات الياباني، ومكتب الملكية الفكرية الكوري وغيرها، الخطوات الجادة نحو تسريع عملية الفحص لطلبات البراءات المقدمة عن التقنيات صديقة البيئة. وهذا يختصر بشكل كبير الفترة بين الفحص والمنح، ونتيجة لذلك، تزداد سرعة انتشار المعرفة التي توفرها براءات الاختراع لهذه التقنيات من خلال تعجيل الفترة الفعلية لوصولها إلى السوق. ولم يتم تخصيص إجراءات فحص عاجلة للتقنيات صديقة البيئة في مكتب براءات الاختراع المصري، ولا يوجد سوى المسار السريع للطلبات PPH حول الاختراعات من مكاتب أخرى مثل مكتب براءات الاختراع الياباني والإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية، وفقا لمعايير موحدة والاتفاقيات بينها.

حماية التقنيات صديقة البيئة ببراءات الاختراع ذات أهمية خاصة، على ضوء علاقاتها بالنمو الاقتصادي للدول النامية، لان حماية الملكية الفكرية موضوع معقد يتضمن إجراءات مترابطة. وتكون العلاقة بين الحماية والنمو الاقتصادي، مباشرة وغير مباشرة، الا ان العلاقة الاقرب للواقع تبدو غير مباشرة، حيث توجد مسارات ينتقل من خلالها التأثير من الحماية إلى النمو. وتحتل مصر مرتبة متأخرة، الى حد ما، في الانفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بين دول العالم، خلال عام 2022 اذ احتلت المرتبة الثلاثون، بينما كان ترتيب اعلى عشر دول، من الأعلى انفاقا حتى الأدنى منها، كالتالي: إسرائيل، كوريا، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، بلجيكا، اليابان، النمسا، ألمانيا، فنلندا، الدانمارك. ويعد حجم الانفاق على البحث

العلمي في مصر قليلا مقارنة بما تنفقه دول عربية أخرى مثل الامارات العربية المتحدة والمملكة السعودية.

تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية يضمن زيادة الاستثمار، اذ إن البحوث تشير إلى وجود ارتباط إيجابي بينهما، وخاصة عندما يقترن ذلك بالسياسات التي تعزز المنافسة في السوق. وتساهم الملكية الصناعية بشكل كبير في تحفيز الدورة الاقتصادية، حيث برز الاستثمار في الملكية الصناعية كخيار استراتيجي في العديد من الدول المتقدمة، مما أرسى الأساس لتقدم القدرات التكنولوجية داخل الكيانات الصناعية وتعزيز قدرتها التنافسية. ويشكل القطاع غير الرسمي في مصر أحد أكبر حصص الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو أعلى إلى حد ما من المتوسط العالمي للأسواق الناشئة (29٪). مع الوضع في الاعتبار ان تقييم حجم الاقتصاد غير الرسمي صعب بطبيعته. وان التقديرات النموذجية المختلفة تشير إلى أنه شكل ما لا يقل عن 29.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام 2018.

وتلزم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الأصلية الدول المتقدمة المدرجة في المرفق الأول بـتوفير الموارد المالية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، التي تحتاجها الدول النامية الأطراف لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها لتنفيذ التدابير للتعامل مع انبعاثات الغازات الدفيئة. وتحدد المادة 66,2 من التربس التزامًا إيجابيًا على الدول المتقدمة، الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بتقديم حوافز للنقل الدولي للتكنولوجيا إلى الدول الأعضاء الأقل نموًا.

ثانيا: التوصيات:

ينبغي مشاركة القطاعين الرسمي وغير الرسمي، في جمهورية مصر العربية، مستقبلا، في حصر المعلومات ذات الصلة بصناعة النشر تمهيدا لامداد المنظمات العالمية، مثل الويبو وغيرها، بها، واتحاد الناشرين العرب، ليهتدي بها الباحثون المصريون في دراساتهم وابحاثهم العلمية نحو ما فيه

افادة الدولة المصرية، على ضوء خلو التقارير الحالية من تلك المعلومات. وأن يتولى مكتب براءات الاختراع المصري، أو الباحثين، اجراء المزيد من الدراسات المتعمقة حول جدوى تخصيص اجراءات فحص عاجلة لطلبات براءات الاختراع للتقنيات صديقة البيئة، على نحو ما انتهجته مكاتب نظيره في دول اخرى مثل اليابان وكوريا والمملكة المتحدة.

زيادة الانفاق على البحث والتطوير في جمهورية مصر العربية لما لذلك من اثر ايجابي على النمو الاقتصادي. مع مراقبة الدولة المصرية لمدى التزام الدول المتقدمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الأصلية (UNFCCC)، والمدرجة في المرفق الأول، بـتوفير الموارد المالية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، التي تحتاجها الدول النامية الأطراف لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها لتنفيذ التدابير للتعامل مع انبعاثات الغازات الدفيئة، واتخاذ الملائم من إجراءات وفقا لتلك الاتفاقية نحو تنفيذ تلك الدول لهذه الالتزامات. وأيضا مراقبة الدولة المصرية لمدى التزام الدول المتقدمة، الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما اوجبته المادة 66,2 من اتفاق التربس بتقديم حوافز للنقل الدولي للتكنولوجيا إلى الدول الأعضاء الأقل نموًا، واتخاذ الملائم وفقا لتلك الاتفاقية نحو تنفيذ تلك الدول لهذه الالتزامات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ) المؤلفات العامة والمتخصصة:

1. خالد عزب. (2023). "النشر في الوطن العربي 2015 م ـ 2019 م". القاهرة، جمهورية مصر العربية: اتحاد الناشرين العرب . https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb392461-390017&search=books.

2. هدى يوسف السويداني. (2018). "الآثار الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية". الإسكندرية جمهورية مصر العربية: دار الفكر الجامعي.

3. ياسر محمد جاد الله. (2018). "الجوانب الاقتصادية للملكية الفكرية". القاهرة، جمهورية مصر العربية: المعهد القومي للملكية الفكرية.

ب) الرسائل الجامعية (ماجستير ـ دكتوراه:(

1. حازم السيد حلمي عطوه. (2005). "حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التربس والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية: إشارة خاصة لمصر". الدقهلية ـ جمهورية مصر العربية: رسالة دكتوراة كلية الحقوق جامعة المنصورة.

2. عائشة الموزاوي. (2012). "حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار: عرض تجارب دولية." رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد دولي, جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف / كلية الاقتصاد والتسيير

والتجارة-http://dspace.univ .
chlef.dz/handle/123456789/993?show=full.

3. محمد رمضان طه البيومي. (2018). "الآثار الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية في قطاع الزراعة في ظل اتفاق التربس". رسالة دكتوراة. الدقهلية، مصر: كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

4. ياسر محمد جاد الله. (2003). "أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة". رسالة دكتوراة. القاهرة، مصر: كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان.

ج) المقالات والتقارير:

1. أحمد عادل زيدان. (2022). "اقتصاديات الصناعات الثقافية والإبداعية صناعة النشر نموذجا". المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات.https://doi.org/10.21608/jinfo.2022.229726

2. أسامة عبيد فضل المولى. (2018). "إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية . http://search.mandumah.com/Record/934097.

3. جوانز جودى. (1997). "إعمال حقوق الملكية الفكرية فى ضوء اتفاقية" TRIPS ، ورقة مقدمه لندوة الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية. القاهرة: الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية والجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية.

4. حسني حسن محمد مهران. (2000). "الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, 2000 . http://search.mandumah.com/Record/81382.

5. همت محمد يوسف عبد العزيز، وعبد الوهاب جودة الحايس. (2017). "الصناعات الإبداعية وعائداتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع (رؤية مستقبلية)". مجلة علوم الإنسان والمجتمع 6, رقم 4 .

د) القوانين والوثائق:

1. اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية Convention Establishing the World Intellectual Property Organization. Accessed December 5, 2024. https://www.wipo.int/treaties/en/convention/index.html.

2. القانون رقم 82 لسنة 2002 بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، مصر, WIPO Lex. https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/22066.

3. اليونسكو المنصة العربية للعلوم: الموجز القطري Accessed December 29, 2024. https://unescoarabsciencepodium.org/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%ac%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b7%d8%b1%d9%8a/.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Adams, Samuel Olorunfemi. (2010). "Intellectual Property Rights, Investment Climate and FDI in Developing Countries." International Business Research 3 (2010): 201.

2. Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works. (1886). https://www.wipo.int/treaties/en/ip/berne/.

3. Done, R., R. Warner, and R. Noorda. (2022). "Publishing Distribution Practices: New Insights About Eco-Friendly Publishing, Sustainable Printing and Returns, and Cost-Effective Delivery in the U.S." Publishing Research Quarterly 38 (2022): 364–81. https://doi.org/10.1007/s12109-022-09882-5.

4. Du, Qiong. (2019). "Intellectual Property Rights and Climate Change: A Differentiated Patent Regime for Environmentally Sound Technologies." PQDT - Global. Ph.D., Bangor University (United Kingdom). ProQuest Dissertations & Theses Global (2481936333). https://www.proquest.com/dissertations-theses/intellectual-property-rights-climate-change/docview/2481936333/se-2?accountid=178282.

5. Dussaux, Damien, Antoine Dechezleprêtre, and Matthieu Glachant. (2022). "The Impact of Intellectual Property Rights Protection on Low-Carbon Trade and Foreign Direct Investments." Energy Policy 171 (2022): 113269. https://doi.org/10.1016/j.enpol.2022.113269.

6. Egyptian Patent Office. Accessed March 8, 2025. http://www.egypo.gov.eg/page.aspx?id=74.

7. Elgin, C., M. Kose, F. Ohnsorge, and S. Yu. (2021). "DP16497 Understanding Informality". Paris & London: CEPR Press. https://cepr.org/publications/dp16497.

8. Environment, U. N. (2015). "Uncovering Pathways towards an Inclusive Green Economy: A Summary for Leaders | UNEP - UN Environment Programme," June 1, 2015. https://www.unep.org/resources/report/uncovering-pathways-towards-inclusive-green-economy-summary-leaders.

9. Flew, Terry. (2012). The Creative Industries: Culture and Policy. London: SAGE Publications Ltd. https://doi.org/10.4135/9781446288412.

10. Glass, Amy Jocelyn, and Kamal Saggi. (2002). "Intellectual Property Rights and Foreign Direct Investment." Journal of International Economics 56, no. 2 (March 1, 2002): 387–410. https://doi.org/10.1016/S0022-1996(01)00117-9.

11. Hebert, Ashleigh. (2012). "Expediting Green Patents: The Expedited Examination Programs' Contribution to Diminished Patent Quality." Cardozo Arts & Entertainment Law Journal 31 (2012): 249, 251.

12. Jones, Candace, Silviya Svejenova, Jesper Strandgaard Pedersen, and Barbara Townley. (2016).

"Misfits, Mavericks and Mainstreams: Drivers of Innovation in the Creative Industries." Organization Studies 37, no. 6 (2016): 751–68. https://doi.org/10.1177/0170840616647671.

13. Korean Intellectual Property Office KIPO's Activities > IP Examination > IP Policies." Accessed March 8, 2025. https://www.kipo.go.kr/en/HtmlApp?c=100000&catmenu=ek02_01_02_01.

14. Kumar, Rakesh, Azad Hind Gulshan Nanda, and Prabhakar Sharma. (2021). "Environmentally Sound Technologies for Sustainability and Climate Change." In Partnerships for the Goals, edited by Walter Leal Filho, Anabela Marisa Azul, Luciana Brandli, Amanda Lange Salvia, and Tony Wall, 414–24. Cham: Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-95963-4_27.

15. Lane, Eric L. (2012). "Building the Global Green Patent Highway: A Proposal for International Harmonization of Green Technology Fast Track Programs." Berkeley Technology Law Journal 27, no. 3 (2012). https://ssrn.com/abstract=2000919.

16. Lavery, Rachel A. (2009). Coverage of Intellectual Property Rights in International Investment Agreements: An Empirical Analysis of Definitions in a Sample of Bilateral Investment Treaties and Free Trade Agreements'. Vol. 6. Transnational Dispute Management.

Lee, Minsoo, Joseph D. Alba, and Donghyun Park. .17 (2018). “Intellectual Property Rights, Informal Economy, and FDI into Developing Countries.” Journal of Policy Modeling 40, no. 5 (September 1, 2018): 1067–81. https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2018.07.003.

Li, Liang, and Yifu Chen. (2023). “Intellectual .18 Property’s Role in Achieving Carbon Neutrality through Resource Efficiency.” Resources Policy 86 (2023): 104215. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2023.104215.

Loretta Malintoppi, Christoph Schreuer, August .19 Reinisch, and Anthony Sinclair. (2009). The ICSID Convention: A Commentary. 2nd edn. Cambridge University Press.

Magadán-Díaz, Marta, and Jesús I. Rivas-García. .20 (2018). “Digitization and Business Models in the Spanish Publishing Industry.” Publishing Research Quarterly 34, no. 3 (September 1, 2018): 333–46. https://doi.org/10.1007/s12109-018-9593-0.

Mansfield, Edwin, M. F. Schwartz, and Samuel .21 Wagner. (1981). “Imitation Costs and Patents: An Empirical Study.” The Economic Journal 91 (1981): 907–18.

Martial, T., T. Arief, P. Pasha, R. Badrudin, and G.A. .22 Sitompul. (2024). “Creative Economy as a Driver of Economic Growth in the Digital Era,” 2024. https://doi.org/10.62872/t2w8cy65.

Maskus, Keith. (2010). “Differentiated Intellectual Property Regimes for Environmental and Climate Technologies.” OECD Environment Working Papers, OECD Publishing, no. 17 (2010). https://doi.org/10.1787/5kmfwjvc83vk-en. .23

Maskus, Keith E. (2000). “Intellectual Property Rights and Foreign Direct Investment.” Centre for International Economic Studies, no. 22 (May 2000). https://doi.org/10.2139/ssrn.231122. .24

Maskus, Keith E. (1999). “Intellectual Property Rights in the World Trade Organization: Progress and Prospects.” https://api.semanticscholar.org/CorpusID:150646201. .25

Maskus, Keith E., and Ruth L. Okediji. (2014). “Economic Perspectives on International Technology Transfer in Environmentally Sound Technologies.” In Intellectual Property Rights: Legal and Economic Challenges for Development, Online Edn., 392–414. Oxford Academic. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:114071697. .26

Matulionyte, Rita, E. Patton, P. McIntyre, and D. Gleadhill. (2017). “The System of Book Creation: Intellectual Property and the Self-Publishing Sector of the Creative Industries (December 5, 2017.” Creative Industries Journal 10, no. 3 (2017): 191-210,. https://doi.org/10.2139/ssrn.3083281. .27

Noorda, Rachel, and Okke Schlüter. (2024). “The .28 Role of Multidisciplinary Collaborations in Publishing Innovation.” International Journal of Innovation Studies 8, no. 4 (2024): 351–63. https://doi.org/10.1016/j.ijis.2024.08.002.

OECD. (2015). Frascati Manual 2015. .29 https://doi.org/10.1787/9789264239012-en.

O.E.C.D./I.L.O./U.N.D.P. (2024). Informality and .30 Structural Transformation in Egypt, Iraq and Jordan: A Framework for Assessing Policy Responses in the MENA Region. Paris: OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/efb16d0b-en.

Office, Egyptian Patent. ((n.d)), (n.d). .31 https://eservice.egpo.gov.eg/#/information/userguide.

Oh, Chaewoon, and Shunji Matsuoka. (2016). .32 “Complementary Approaches to Discursive Contestation on the Effects of the IPR Regime on Technology Transfer in the Face of Climate Change.” Journal of Cleaner Production 128 (2016): 168–77. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2015.09.050.

Outline of Accelerated Examination and Accelerated .33 Appeal Examination | Japan Patent Office.” Accessed March 8, 2025. https://www.jpo.go.jp/e/system/patent/shinsa/jp-soki/.

P, Padmapriya, M. Alagesan, Vasanathan R, and .34 Ramya B. (2024). “Inkless Imprints: The Shifting Landscape

of Literature and Eco-Conscious Digital Publishing." ShodhKosh: Journal of Visual and Performing Arts, 2024. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:272941039.

35. Paris Convention for the Protection of Industrial Property. (1883). https://www.wipo.int/treaties/en/ip/paris/.

36. Perkioe, Sanna. (2007). "Relationships Between Environmentally Sound Technologies and Competitiveness of Companies in the Value Chain of Printed Paper from Forest to Market." Dissertation for the degree of Doctor of Science in Technology, Helsinki University of Technology. https://aaltodoc.aalto.fi/server/api/core/bitstreams/dec42883-0452-4282-8585-fc46d9efde05/content.

37. Poterba, J.M., and National Bureau of Economic Research. (2005). "The Contribution of Science and Technology to Production." NBER Reporter 2005, no. 6 (2005). https://live-nber.pantheonsite.io/sites/default/files/2019-08/winter06_1.pdf.

38. Pugatch, Dr Meir Perez, and World Intellectual Property Organization WIPO. (2011). "Global Challenges Report Intellectual Property & the Transfer of Environmentally Sound Technologies." Geneva, Switzerland, 2011. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:16972659.

Schankerman, Mark, and Ariel Pakes. (1986). .39 "Estimates of the Value of Patent Rights in European Countries During the Post-1950 Period." The Economic Journal 96, no. 384 (December 1, 1986): 1052–76. https://doi.org/10.2307/2233173.

Schneider, Friedrich. (2005). "Shadow Economies .40 around the World: What Do We Really Know?" European Journal of Political Economy 21, no. 3 (September 1, 2005): 598–642. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2004.10.002.

SDG Indicator 9.5.1: Gross Domestic Expenditure on .41 R&D 'GERD' as a Percentage of GDP. Accessed December 18, 2024. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/?Goal=9&Target=9.5.

Shaw, Katy. (2020). "Common People: Breaking the .42 Class Ceiling in UK Publishing." Creative Industries Journal 13 (2020): 214–27.

Sleiffer, Dana. (2022). "Multiple Indicators Multiple .43 Causes (MIMIC) Model in JASP." JASP - Free and User-Friendly Statistical Software, February 1, 2022. https://jasp-stats.org/2022/02/01/multiple-indicators-multiple-causes-mimic-model-in-jasp/.

The UNESCO Institute for Statistics (UIS), United .44 Nations Educational, Scientific and Cultural Organization "UNESCO." "Meta Data for Science,Technology and

Innovation 9.5.1: Research and Development Expenditure as a Proportion of GDP." Accessed December 18, 2024. https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3684#.

45. The United Nations Development Programme (UNDP), and The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization(UNESCO). "Creative Economy Report, 2013, Special Edition: Widening Local Development Pathways - UNESCO Digital Library." Accessed February 24, 2025. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000224698.

46. UNESCO Arab Science Podium STI Terminologies. Accessed December 29, 2024. https://unescoarabsciencepodium.org/sti-terminology/.

47. United Kingdom Intellectual Property Office UKIPO. (2025). "Patents: Accelerated Processing." GOV.UK, January 23, 2025. https://www.gov.uk/guidance/patents-accelerated-processing.

48. United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD. (1998). FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND DEVELOPMENT. UN Trade and Development (UNCTAD. https://unctad.org/publication/foreign-direct-investment-and-development.

49. United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD. (1997). WORLD INVESTMENT REPORT 1997. UN Trade and Development (UNCTAD.

https://unctad.org/publication/world-investment-report-1997.

50. United Nations Conference on Environment and Development UNCED. (1992). "Agenda 21," 1992. http://www.un.org/esa/sustdev/agenda21.htm.

51. United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD. (2024). "Creative Economy Outlook 2024," July 11, 2024. https://unctad.org/publication/creative-economy-outlook-2024.

52. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), and The United Nations Development Programme (UNDP). (2010). "Creative Economy Report 2010." UNCTAD, 2010. https://unctad.org/publication/creative-economy-report-2010.

53. Vanhonnaeker, Lukas. (2015). Intellectual Property Rights as Foreign Direct Investments: From Collision to Collaboration. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing. https://doi.org/10.4337/9781784712518.

54. Vernon, Raymond. (1966). "International Investment and International Trade in the Product Cycle". The Quarterly Journal of Economics 80, no. 2 (May 1, 1966): 190–207. https://doi.org/10.2307/1880689.

55. WIPO, World Intellectual Property Organization Patents. (n.d.). "Patents,". https://www.wipo.int/web/patents/index.

56. WIPO, World Intellectual Property Organization. "The Global Publishing Industry in 2022.," n.d., 33 pages ; https://doi.org/10.34667/tind.48714.

57. WIPO, World Intellectual Property Organization WIPO. (2024). World Intellectual Property Report 2024: Making Innovation Work for Development. 1st ed. Geneva: World Intellectual Property Organization.

58. WIPO, World Intellectual Property Organization WIPO. "Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS Agreement." Treaties, n.d. https://www.wipo.int/wipolex/en/treaties/details/231.

59. World Trade Organization summary | Britannica." In Encyclopedia Britannica. Accessed December 7, 2024. https://www.britannica.com/summary/World-Trade-Organization.